

الجريمة في مجتمع المملكة العربية السعودية

حجمها واتجاهاتها

د. ابراهيم أبو الفار (*)

عندما استقر الأمر في ربوع شبه جزيرة العرب وتوحدت أرجاؤها المتراكمة في ظل دولة لها حاكم يحمل على عاتقه مسؤولية إعلاء كلمة الله ، حتى شرع في التطبيق المنظم للتشريع الاسلامي في كافة مجالات الحياة ، وأولى الجانب المنظم للأمن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية ما يستحقه من أولوية في التنفيذ . فتحوّلت البلاد من الفوضى الى النظام ومن الفوضى وغارات القبائل الى الاستقرار . ومن الخوف على النفس والمال والعرس الى الاطمئنان والشعور بالأمان . وبعد أن كانت الغلبة للقوى صار المواطنون جميعهم سواء امام النظام وهو شرع الله المنظم ولأول مرة منذ انهيار الدولة الاسلامية شعر الناس بالعدالة الاجتماعية والسلام .

تفسير السلوك الاجرامى في نظر الاسلام :

نبين في هذا المقام وجهة نظر الاسلام في تفسير ظاهرة السلوك الاجرامى والقواعد التى يستند عليها حتى يتبين أن الاسلام قد تناول مشكلة السلوك الاجرامى بالحل وفقا لقواعد علمية متينة ، قبل أن يتطرق اليها علماء الاجرام بزمن بعيد .

ان الاسلام في تفسير ظاهرة الجريمة ينبثق من نظريته الشاملة الى الانسان والحياة والكون ، وهى نظرة الفطرة ، فطرة الله التى فطر الله الناس عليها (١) .

وقد اشار الرسول (صلعم) الى هذا المعنى بقوله « ما من مولود الا ويولد على الفطرة ، فلبواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه ، فان كانا مسلمين فهمنظم » .

لذا فان الاسلام يعتبر السلوك الاجرامى خروجاً على الفطرة التى

(*) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

فطر الله الناس عليها ويرجعه الى اسباب قد تكون من داخل النفس الانسانية ، أو من خارجها ، تساهم تكوين السلوك المنحرف . قال تعالى « ونفس وما سواها فآلهمها فجورها وتقوها ، قد افلح من زكاها وقد خاب من دساها (٢) » . وكما وهب الانسان ملكة اللغة والحواس الظاهرة ، فانه زود ايضا ببصرة اخلاقية « بل الانسان على نفسه ببصرة ولو اتى معاذيره » ومن وجهة اخرى فان الاسلام هدى الانسان طريقى الفضيلة والرديلة « ألم نجعل له عينين ولسانا وشفقتين وهديناه للتجدين فلا اقتحم العقبة » .

وعلى هذا نرى ان الاسلام قد حدد طريق الخير والشر للانسان وله الخيار فى أن يفعل ما يشاء طالما وهبه الله ملكة العقل والتفكير وبعد ذلك يحاسبه يوم القيامة « وكل انسان الزمناه طائره فى عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرا كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا » .

الشريعة الاسلامية والعقاب :

ان الله سبحانه وتعالى قد شرع لنا من الدين ما فيه صلاح للناس ، ولا بد أن نؤمن ايماننا كاملا « بكمال باشرعه الخالق ونقص ما انتهى اليه المخلوق (٣) » . ففيما يتصل بأمور الناس من ناحية العقيدة أو الاخلاق أو التشريع فقد قاد الاسلام فيها العقل ورسم طريق السر ، وكان الاسلام صارما فيما يتعلق بمبادئ التشريع يقول تعالى :
 « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون »
 « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون »

وقد شرعت فى الاسلام العقوبات الرادعة للآثمين ، والأساس الذى تقوم عليه العقوبات الاسلامية هو القصاص بالتساوى بين الفعل الآثم الذى يرتكب ، والعقوبة الرادعة ، ولذلك عبر القرآن الكريم عن العقوبات بالمثلثات ، فقال الله تعالى فى شأن عقابه الذى أنزله بالأمم التى فسقت عن أمر ربها بقوله « ويستعجلونك بالسئنة قبل الحسنه » وقد خلت من قبلهم المثلثات « أى العقوبات المماثلة للذنوب التى وقع فيها من سبقوهم ، ومع ذلك لم يعتبروا أو يتعظوا . وعلى ذلك فان العقوبات الاسلامية تقوم أساسا على المساواة بين الجرم وعقابه ، ولذلك تسمى قصاصا ، ولوحظ فى أن تكون النتيجة للقصاص هى الرحمة بالناس ، وأن تكون الحياة هادئة مطمئنة سعيدة لا يعكرها الاذى أو الأفعال الآثمة ، ولذلك قال الله تعالى : « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » .

ويتضح لنا أن العقوبات السماوية تسمو وتتجه نحو الفضيلة المجردة .
وهي بذلك تختلف عن العقوبات ، التي يضعها البشر ويحكمون الجماعة على
أساسها . ذلك لأن العقوبات التي تضعها الحكومات المختلفة مشتقة من أوضاع
الناس وما تعارفوا عليه . وتعمل على حماية الحكومة لنفسها في كثير من
الأحيان . بينما شريعة الله لا تتجه إلى أعراف الناس وما تواضعوا عليه خيرا
أو شرا ، بل تتجه إلى الحقيقة المجردة ، فتتجه إلى الفضائل تحميها ، وإلى
الردائل تمنعها وتقضي عليها (٤) .

ومن أهم المزايا التي يتميز بها الشرع الاسلامي من احكام الجنايات انه
عام يعم الحاكم والمحكوم ، ولقد صاح محمد (صلعم) بهذه الحقيقة عندما
دخلت قريش في الاسلام وارادوا ان يعفوا شريفة من حدود الله لشرنها ،
فصاح فيهم محمد (صلعم) « انما اهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق
الشريف تركوه ، واذا سرق الضعيف اقاموا عليه الحد ، وايم الله لو أن فاطمة
بنت محمد سرقت لقطعت يدها » (٥) .

وتعاليم الاسلام فيها ما هو محدد تحديدا قاطعا لا مجال للبحث فيه
الا فيما يتصل بفهم الحكمة منه ، والاسباب التي دعت اليه كالحدود المقررة
للزنا والقتل والردة عن الاسلام . ومثل قواعد الميراث .

وفيهما ما يترك المجال فيه للاجتهاد في اطار القوانين العامة والمبادئ
الاسلامية وذلك في الامور التي تحدث في المجتمع .

وتنقسم الجريمة الى ثلاثة أنواع من حيث جسامة العقوبة وهي :
الحدود ، والقصاص او الدية ، والتعزير .

والحدود يقصد بها العقوبة المقدرة حقا لله تعالى ، فليس للعقوبة
حد اعلى او حد ادنى . كما انها حق لله تعالى لا تقبل الاسقاط لا من الافراد
او الجماعة . ويقول الله فيها : « تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله
فاولئك هم الظالمون » (البقرة ٢٢٩) .

اما جرائم القصاص والدية ، فهي التي يكون العقاب عليها بالقصاص
او الدية وهذا النوع يكون الحق فيه للأفراد لا للجماعة ، فللمجنى عليه
ان يعفو عنها كما له ان يقتص او يأخذ الدية .

وجرائم القصاص والدية على أنواع : القتل العمد ، القتل شبه العمد ،
القتل الخطأ ، الجناية على ما دون النفس عمدا (الاعتداء الذي لا يؤدي

للموت كالجرح والضرب) ، الجنائية على ما دون النفس خطأ .

نما جرائم التعازير فهي الجرائم التي ليس لها عقوبة محددة ، والشرعية الإسلامية لم تحدد عقوبات جرائم التعازير واكتفت بتقرير مجموعة من العقوبات لهذه الجرائم تبدأ بالأخف من العقوبات وتنتهي بأشدّها . كما تركت للقاضي أن يختار هذه العقوبات حسب ما يراه صالحا فيطبقه على الجريمة بما يلائم ظروف الجريمة وظروف المجرم .

تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة :

نطبق المملكة العربية السعودية التشريع الجنائي الإسلامي تطبيقا كاملا بالنسبة لجرائم الحدود والقصاص والجرائم التعزيرية (١) ويتولى الفصل في جرائم الحدود والقصاص والديات ، المحاكم الشرعية ذات الاختصاص القضائي الأصلي ، وفقا لكتاب الله وسنة رسوله والاجماع . أما بالنسبة للجرائم التعزيرية فقد لجأت الدولة تبعا لمقتضيات التطور الى اصدار عدد من الأنظمة التعزيرية بشأن بعض الجرائم الهامة التي تمثل مساسا خطيرا بمصالح المجتمع الحيوية خارج اطار الحدود والقصاص . وقد حددت هذه الأنظمة الجهات القضائية التي تتولى الفصل في كل جريمة على حدة ، وتعتبر هذه الجهات اجهزة شبه قضائية ، حيث تشكل وتعمل في اطار اداري قضائي (٢) .

١* - أهم ما صدر في المملكة من أنظمة جنائية تعزيرية :

- X نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٥ بتاريخ ١٢٨٢/٣/٧ هـ
- X نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١٤ في ١٢٨٠/١/٢٦ هـ ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم ٥٢ في ١٢٨٢/١١/٥ هـ
- X نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٥ في ١٢٨١/٨/١١ هـ
- X نظام الجمارك الصادر برقم ٤٢٥ في ١٩٧٢/٣/٥ هـ
- X نظام الأوراق التجارية (جرائم الشيكات) الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٧ في ١٢٨٣/١٠/١١ هـ .
- X نظام منع الاتجار بالمواد المخدرة والعقوبات الملحقة به بشأن تهريب وتعاسف المخدرات والمصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١١ في ١٢٧٤/٢/١ هـ .
- X نظام سلاح الصيد وجلبه واستعماله الصادر بالوائحة السامية رقم ٢٦ في ١٣٦٦/١/١٣ هـ .
- X نظام منع بيع الأسلحة واقتنائها الصادر بالوائحة السامية رقم ٢/١/١ في ١٣٥٤/٧/١٣ هـ

وفيماء يلى عرض لحجم الجريمة واتجاهاتها فى المملكة وتتناول فى هذا المجال الاحصاءات الخاصة بمعدلات وقوع الجرائم منسوبا الى عدد السكان ، وأنواع الجرائم والمتهمين فى عشر سنوات وعدد الجرائم والمتهمين موزعين على مناطق المملكة المختلفة فى عشر سنوات ، ثم المتهمين بارتكاب الجرائم فى المملكة موزعين حسب الجنس والجنسية والعمر وأنواع الجرائم (٧) .

ويوضح الجدول التالى معدلات وتوزيع الجرائم فى المملكة فى عشر سنوات منسوبا الى عدد السكان .

× نظام المرور (جرائم المرور) الصادر بالمرسوم الملكى رقم (م ٤٩) بتاريخ ١٢٩١/١١/٦ هـ
 × نظام ائتمانية الجنىح والاممال الاخرى المرتكبة على متن الطائرة الصادر بالمرسوم الملكى رقم م/٢٧ بتاريخ ١٣٨٦/٨/٢٢ هـ .
 × نظام محاكمة الوزراء الصادر بالمرسوم الملكى رقم ٨٨ بتاريخ ١٣٨٠/٩/٢٢ هـ .
 هذا الى جانب بعض النصوص الجنائية الاخرى التى وردت فى أنظمة غير جنائية لتبيين العقوبة التى توقع عن مخالفة احكامها كنظام الالة ، ونظام الجنسية ، ونظام دةسرة النفوس الخ ..
 وقد صاحب صدور الانظمة الجنائية التعزيرية تشكيل اللجان والهيئات التى تدهم بالنصل فى القضايا المتعلقة بها ، وبعض هذه اللجان والهيئات يشكل بصفة دائمة ، وبعضها بشكل بصفة مؤقتة .

اهم اللجان أو الهيئات شبه القضائية :

- ديوان المظالم — هيئة الحكم فى قضايا الرشوة .
- هيئة الحكم فى قضايا القزوير — اللجان الجهركية .
- لجان النفس التجارى . — لجنة الاوراق التجارية (جرائم الشيكات) هـ
- لجنة المنازعات العمالية . — هيئة حسم المنازعات التجارية .
- هيئة الرقابة والتحقيق . — هيئة تاديب المواطنين .
- هيئة التاديب لقوات الامن الداخلى . — هيئة محاكمة الوزراء .

جنول رقم (١) يوضح الجرائم المبلغه وعدد المتهمين بارتكابها في المملكة خلال
الاعوام (١٣٨٦ - ١٣٩٥) (٨)

السنة	عدد سكان المملكة «بالآلف»	عدد الجرائم	نسبة الجرائم الى عدد السكان «بالآلف»
١٣٨٦ هـ	٥٦٦٢	١٨٥٠	٣٢
١٣٨٧ هـ	٥٨١٥	١٦٧٠	٢٨
١٣٨٨ هـ	٥٩٧٣	١٣٧٧	٢٣
١٣٨٩ هـ	٦١٣٥	١٢٢٩	٢٠
١٣٩٠ هـ	٦٣٠١	١٤٠١	٣٣
١٣٩١ هـ	٦٤٧٢	١٢٣٤	١٩
١٣٩٢ هـ	٦٦٤٧	١٤٢٤	٢٢
١٣٩٣ هـ	٦٨٢٧	١٣٧٦	٢٠
١٣٩٤ هـ	٧٠١٢	١٣٧٠	١٩
١٣٩٥ هـ	٧٢٠١	١٣٠٤	١٨

يوضح لنا الجدول السابق معدلات الجريمة بالمملكة في عشر سنوات
مذعوبا الى عدد السكان ، ويشير الى ان معدلات الجريمة تسير الى
الانخفاض بشكل عام حيث يلاحظ ان نسبة الجرائم المرتكبة منسوبة الى
عدد السكان كانت ٣٢ ر عام ١٣٨٦ هـ واصبحت هذه النسبة عام ١٣٩٥ ،
١٨ ، الا انه يلاحظ ان هناك ارتفاعا في هذه النسبة عام ١٣٩٠ حيث بلغت
٣٣ . وهذا الانخفاض الملحوظ لمعدلات الجريمة في المملكة يؤكد ان تطبيق
الشريعة الاسلامية لها دور كبير في هذا . ومن جهة اخرى فانه عقد مؤتمر
وزراء العدل بالقاهرة في شهر ديسمبر ١٩٧٨ م واعلن وزير العدل السعودي
احصائية اعدتها هيئة الامم المتحدة من معدل الجريمة في بلاد تطبق احكام
الشريعة الاسلامية هي السعودية بمثله في البلاد الغربية . وتقول الاحصائية
التي اعدتها المنظمة انه من بين كل مليون نسمة يرتكب الجريمة (٩) :

- × ٣٢ شخص في فرنسا .
- × ٦٣ شخص في بلنجا .
- × ٢٢ شخصا فقط في السعودية .
- × ٧٥ شخص في كندا .
- × ٤٢ شخص في ألمانيا الغربية .

ويؤكد هذا الاستاذ محمد ابو زهرة حيث يقول بأن التجربة الاجنبية التي طبقت فيها الشريعة تطبيقا كاملا تعطينا صورة حية لمقدار التفاوت بين شريعة السماء وشرائع الانسان . ولعل ذلك يتضح اذا القينا نظرة واحدة لاحوال جماعة تطبيق الشريعة ومقدار الامن في ربوعها .

وهذه النظرة ترينا ان الاجرام يسير مع الحضارة سيرا مطردا ، فكلما اتسع العمران كثرت فنون الاجرام ، بخلاف الجماعات التي تطبق الشريعة الاسلامية ، فاته كلما اتسع العمران مع الايمان ازدادت القلوب تهذبا فيقل مع ذلك الاجرام (١٠) .

ونحاول في الجدول التالي تحديد الجرائم المبلغه وعدد المتهمين بارتكابها خلال الاعوام ١٣٨٦ — ١٣٩٥ هـ .

[illegible]

يوضح لنا الجدول السابق ما يلي :

انه في عام ١٢٨٦ كان عدد الجرائم بالملكمة ١٨٥٠ جريمة ارتكبتها ٢٧٢١ متهما . وان جرائم الاعتداء على الاموال كانت تحتل مكان الصدارة اذ بلغت ٨٧٩ جريمة ارتكبتها ١١٩٥ متهما اي انها بلغت ٤٧ر٥ ٪ من نسبة الجرائم التي تم ارتكابها في ذلك العام . ويلى جرائم الاعتداء على الاموال والسرقه الجرائم الخلقية اذ بلغت ٣٨٠ جريمة ارتكبتها ٦٢٩ مجرما بنسبة ٢٠ر٥ ٪ اما جرائم القتل فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث وقعت ١٦٩ حالة قتل ارتكبتها ٣٢٩ متهما بنسبة ٩ر١ ٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبت في هذه السنة اما جرائم المخدرات فقد كان موقعها في المرتبة الرابعة حيث بلغت ١٢٨ جريمة ارتكبتها ١٢٨ متهما بنسبة ٧ ٪ بينما جرائم الاحتيال والتزوير جاءت في نفس الترتيب مع جرائم التهريب والجرائم الاخرى . وبلغت جرائم الاحتيال والتزوير ١١٧ جريمة ارتكبتها ١٧٦ شخصا بنسبة ٦ر٣ ٪ ، اما جرائم التهريب والجرائم الاخرى فقد بلغت ١٧٧ جريمة ارتكبتها ٢٦٤ مجرما بنسبة ٩ر٦ ٪ .

اما في عام ١٣٨٧ فقد انخفض معدل الجرائم حيث بلغت ١٦٧٠ جريمة ارتكبتها ٢٢٣٥ متهما . وتوزيع هذه الجرائم حسب نوعية الحوادث كان كالآتي :

كان الاعتداء على المال أيضا هو المسيطر حيث بلغت جرائمه ٩٠٥ حالة ارتكبتها ١٢٣٥ متهما بنسبة ٥٤ر٢ ٪ اما الحوادث الاخلاقية فقد بلغت ٤٥٠ جريمة ارتكبتها ٦٧١ متهما بنسبة ٢٧ ٪ اما جرائم القتل فقد بلغت ١٥٤ حالة ارتكبتها ١٩٥ متهما بنسبة ٩ر٢ ٪ ، اما جرائم التهريب والجرائم الاخرى فقد بلغت ٦٤ جريمة ارتكبتها ١١٧ متهما بنسبة ٣٠ ٪ . وقد بلغت جرائم المخدرات ٤٩ جريمة ارتكبتها ٤٩ متهما بنسبة ٣ ٪ . اما جرائم احتيال والتزوير فقد جاءت في المؤخرة حيث بلغت ٤٨ جريمة ارتكبتها ٦٨ متهما بنسبة ٢ر٨ ٪ .

وفي سنة ١٣٨٨ هـ بلغت الجرائم ١٢٧٧ بينما كان عدد المتهمين ١٧٢٣ متهما . وكانت جرائم السرقه والاعتداء على الاموال في المقدمة اذ بلغت ٩٠٥ جريمة ارتكبتها ١٠٥٤ متهما بنسبة ٦٥ر٧ ٪ من مجموع الجرائم . اما الجرائم الاخلاقية فقد بلغت ٣٠٠ جريمة ارتكبتها ٨٩ متهما بنسبة ٥ر٤ ٪ . بينما جرائم المخدرات كانت ٣٤ جريمة ارتكبتها ٣٨ متهما بنسبة ٢ر٥ ٪ ، وتساوت معها جرائم التهريب والجرائم الاخرى بينما ارتكبتها ٥٣ متهما ، اما

جرائم الاحتيال والتزوير فقد بلغت في ذلك العام ٣٠ جريمة ارتكبتها ٤٦ متهمه بنسبة ٢٠٪ .

أما في سنة ١٣٨٩ بلغت الجرائم ١٢٢٩ أي بفارق ١٤٨ جريمة عن العام السابق وقد ارتكب هذه الجرائم ١٥٩٤ منها ٠ وقد بلغت جرائم الاعتداء على الأموال ٧٩١ جريمة ارتكبتها ٨٦٠ منها بنسبة ٦٤٣٪ . وتلتى الجرائم الخلقية في المرتبة الثانية إذ بلغت ٣٢١ جريمة ارتكبتها ٥٩٠ منها بنسبة ٢٦٪ . أما جرائم المخدرات فقد بلغت ٦٠ جريمة ارتكبتها ٦٠ منها بنسبة ٤٩٪ . وجرائم القتل في هذا العام كان عددها ٤٠ جريمة ارتكبتها ٢٣ منها بنسبة ١٣٪ ، أما جرائم التهريب فقد كانت نسبة لاتذكر إذ كانت حالة واحدة ارتكبتها شخصان فقط ونسبتها ٠.٨٪ .

وفي سنة ١٣٩٠ كلن عدد الجرائم في المملكة ١٤٠١ جريمة ، أي زيادة قدرها ١٧٢ جريمة عن العام الماضي ، ارتكبتها ١٧٢٨ متهم ، وكما هو ملاحظ فإن جرائم المال تأتي دائما في مركز الصدارة إذ بلغت ٨٥٤ جريمة ارتكبتها ٩٢٣ شخصا بنسبة ٦١٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبت في ذلك العام . بينما كانت الجرائم الاخلاقية ٣٩٢ جريمة ارتكبتها ٦٦٧ متهم بنسبة ٢٨٪ . أما جرائم المخدرات فقد كانت ٥٦ جريمة ارتكبتها ٥٦ شخصا بنسبة ٤٪ ، في حين كانت جرائم القتل ٤٩ جريمة قام بارتكابها ٦٧ شخصا بنسبة ٣٢٪ ، أما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٤٧ جريمة ارتكبتها ٥٣ شخصا بنسبة ٣٪ ، أما جرائم التهريب فكانت ثلاثة فقط ارتكبتها ست أشخاص بنسبة ٢٪ .

وفي سنة ١٣٩١ بلغ عدد الجرائم في المملكة ١٢٣٤ جريمة أي بانخفاض قدره ١٦٧ جريمة عن العام السابق . وكانت جرائم الاعتداء على الاموال في هذا العام ٧٩١ جريمة ارتكبتها ٧٩١ متهم بنسبة ٦٤٣٪ ، بينما جرائم الاخلاق بلغت ٣٤٥ جريمة ارتكبتها ٥٣٨ متهم بنسبة ٢٨٪ . وفي حين كانت جرائم القتل ٤١ جريمة ارتكبتها ٤٤ شخصا بنسبة ٣٢٪ كانت جرائم الاحتيال والتزوير ٢١ جريمة ارتكبتها ٢٥ شخصا بنسبة ١٧٪ أما جرائم التهريب فقد كانت ٣٦ جريمة ارتكبتها ٤٢ متهم بنسبة ٢٩٪ ، ويلاحظ أن جرائم المخدرات لم يكن لها وجود في ذلك العام .

وإذا نظرنا الى الاحصاءات المتعلقة بعام ١٣٩٢ يلفت نظرنا ان عدد

الجرائم بلغ ١٤٢٤ بزيادة قدرها ١٩٠ جريمة ، بينما الذين قاموا بارتكاب هذه الجرائم بلغ عددهم ١٧٧٦ مجرماً . كما يلاحظ أيضاً أن جرائم الاعتداء على الأموال قد زادت عن السنوات الماضية فقد وصلت ٩٨٠ جريمة بنسبة ٦٨٨ / ٪ . أما الجرائم الأخلاقية فقد كانت ٣٤٦ جريمة ارتكبتها ٤٨٢ بنسبة ٢٤٣ / ٪ . في حين كانت جرائم القتل ٥٤ جريمة ارتكبتها ٨٠ مجرماً بنسبة ٢٨ / ٪ ، أما جرائم الاحتيال والتزوير فقد بلغت ٣١ جريمة ارتكبتها ٥٧ مجرماً بنسبة ٢١ / ٪ ، أما جرائم التهريب فكانت ١٣ جريمة بنسبة ١ / ٪ . كما يلاحظ أنه لم يتم ارتكاب جريمة مخدرات واحدة كما هو في العام السابق .

وتلنا احصاءات عام ١٣٩٢ هـ بأن عدد الجرائم قد تراجع قليلاً حيث بلغ ١٣٧٦ جريمة أي أقل من العام الماضي ٤٨ جريمة ، وقد ارتكب هذه الجرائم ١٧٤٩ شخصاً . ويلاحظ ارتفاع في جرائم الاعتداء على الأموال عن العام الماضي فقد بلغت ٩٧٣ جريمة ارتكبتها ١١٢٢ متهماً بنسبة ٧١ / ٪ ، بينما الجرائم الأخلاقية انخفضت قليلاً عن العام الماضي فقد كانت ٢٢٣ جريمة ارتكبتها ٥٣٠ متهماً بنسبة ٢٣٦ / ٪ أما جرائم القتل فكانت ٣٩ جريمة بنسبة ٣٣ / ٪ ، بينما كانت جرائم الاحتيال والتزوير ١٩١ / ٪ أما جرائم التهريب فقد كانت ١٩١ / ٪ .

أما احصاءات عام ١٣٩٤ فتقول بأن الجرائم التي تم ارتكابها في ذلك العام بلغت ١٣٧٠ جريمة ارتكبتها ١٨٨٧ متهماً . ويلاحظ أيضاً أن هناك ارتفاعاً في جرائم السرقة حيث بلغت الجرائم ٩٤٨ جريمة بنسبة ٦٩٢ / ٪ ، أما الجرائم الأخلاقية فقد بلغت ٣٣٩ بنسبة ٢٤٧ / ٪ ، أما جرائم القتل فقد كانت ٤٥ جريمة بنسبة ٣٣ / ٪ أما الاحتيال وجرائم التزوير فكانت ٣٨ جريمة بنسبة ٢٨ / ٪ .

وفي عام ١٣٩٥ وهي السنة العاشرة بالنسبة للإحصاءات التي اعتمدت عليها فقد أكدت تراجعاً في معدلات الجريمة إذ بلغ عدد الجرائم ١٣٠٤ جريمة ، أي أقل من العام الماضي ٦٦ جريمة ، بينما ارتكب هذه الجرائم ١٨٠٧ متهماً . وفي نفس الوقت يلاحظ أن جرائم الاعتداء على الأموال كانت في المقدمة حيث بلغت ٨٧٣ جريمة ارتكبتها ١٠٧٦ بنسبة ٦٧ / ٪ من مجموع الجرائم التي تم ارتكابها في ذلك العام . أما الجرائم الأخلاقية فقد كانت ٣٢٨ جريمة ارتكبتها ٥٧٥ متهماً بنسبة ٢٥ / ٪ . وتأتي جريمة القتل في المرحلة الثالثة إذ بلغت ٧٠ جريمة ارتكبتها ١٠٦ متهماً بنسبة ٥٤ / ٪ . أما جرائم الاحتيال والتزوير فقد كانت ١٩ جريمة ارتكبتها ٣٠ متهماً بنسبة ١٥ / ٪ . وفي المؤخرة تأتي

جرائم التهريب والجرائم الأخرى وكانت تمثل ١٤ جريمة ارتكبها ٢٠ متوما بنسبة ١ ٪ . ويلاحظ أيضا أن جرائم المخدرات قد انعدمت في ذلك العام كمناسبة .

نخلص من الجدول السابق الى أن جرائم الاعتداء على الأموال ، والتي تشمل السرقة والرشوة وكل ما يتعلق بهذا الشأن ، كانت في مقدمة الجرائم في المملكة على مدى عشر سنوات من (١٣٨٦ - ١٣٩٥) بشكل ملفت حتى أن عددها بلغ ٨٨٩٩ جريمة من مجموع الجرائم الكلية التي ارتكبت في نفس الفترة أي بنسبة ٦٢ ٪ وهى نسبة مرتفعة الى حد كبير اذ تقترب من ثلثي الجرائم كلها . فضلا عن ذلك فإن الجرائم الأخلاقية ويدخل في نطاقها الاعتداء على الأعراض ، أتت في المرتبة الثانية فقد بلغت ٣٢٥٤ جريمة بنسبة ٢٤ ٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبت في نفس الفترة .

وعلى هذا تمثل جرائم الاعتداء على الأموال والجرائم الأخلاقية ٨٧ ٪ من نسبة الجرائم أي أن نوعين فقط من الجرائم استحوذا على ٨٧ ٪ ، بينما ٢٣ ٪ فقط شملت جرائم القتل والمخدرات والاحتيال والتهريب . وهذا يبرهن على أن الجرائم المالية والأخلاقية تأتي في القمة على مدى العشر سنوات التي اعتمدنا فيها على الإحصاءات ، رغم أن المملكة تطبق شريعة الله تطبيقا كاملا ، وهذا يدعو الى ضرورة البحث والتحليل للوقوف على الدوافع الحقيقية وراء ذلك .

[illegible]

ويوضح لنا الجدول السابق توزيع الجرائم بالملكة حسب المناطق المخططة
بها ، ويلاحظ ما يلي :

في عام ١٣٨٦ كانت مكة المكرمة على أعلى مكان ترتفع فيه نسبة
الجرائم في المملكة اذ بلغت ٥٥٣ بنسبة ٢٩٩٩ / من مجموع الجرائم
التي وقعت في ذلك العام ، وربما يفسر ذلك بأن مكة المكرمة فيها بيت الله
الحرام وتعتبر منطقة جذب للهجرات التي تتم في المواسم الدينية (الحج
والعمرة) ، ولا شك أن هذا يعتبر من بين العوامل الأساسية لارتفاع نسبة
الجرائم فيها لاسيما اذا تأكد لنا أن منطقة مكة المكرمة هي أكثر المناطق في
المملكة ارتفاعا في نسبة الجرائم على مدى السنوات العشر التي استخدمتها
مقياسا لدراستنا هذه ، اذ كانت نسبتها سنة ١٣٨٧ هـ ٣٤٢٢ / .
و ارا سنة ١٣٨٨ ، ٣٤٩٩ / سنة ١٣٨٩ ، ٣٢ / سنة ١٣٩٠ .
٣٦٦٦ / سنة ١٣٩١ ، ٣٠٤٤ / سنة ١٣٩٢ ، ٣٢٢٢ / سنة ١٣٩٣ ،
٣٥٥٥ / سنة ١٣٩٤ واخيرا كانت ٣٤٩٩ / سنة ١٣٩٥ .

وتلى منطقة مكة في ترتيب الجرائم الرياض وهي العاصمة اذ يلاحظ أن
نسبة الجرائم فيها كان ١٩٨٨ / سنة ١٣٨٦ وانخفضت سنة ١٣٩٥ الى
١٤٣٣ / .

اما المنطقة الشرقية فيقع ترتيبها في المركز الثالث في ارتكاب الجرائم
اذ بلغت فيها هذه النسبة ١٣٢٤ / سنة ١٣٨٦ ، وتدرجت هذه النسبة
ما بين انخفاض وارتفاع حتى وصلت ٢١ / سنة ١٣٩٥ .

ويلى ذلك في الترتيب منطقة جيزان اذ كانت نسبة الجرائم فيها ٩٣٣ /
سنة ١٣٨٦ وقد لوحظ تدرج هذه النسبة في الانخفاض حتى بلغت ٣٧٧ /
سنة ١٣٩٥ .

اما منطقة المدينة المنورة فقد اتت بعد جيزان حيث كانت نسبة الجرائم
بها ٦٩٩ / سنة ١٣٨٦ وانتهت الى ٥٩٩ / سنة ١٣٩٥ .

ويأتى ترتيب منطقة عسير بعد ذلك اذ بلغت نسبة الجرائم فيها ٤٤ /
عام ١٣٨٦ ، الا انه يلاحظ أن نسبة الجرائم قد تراجعت بين الزيادة
والنقصان حتى بلغت ١٠٨٨ / سنة ١٣٩٥ .

بينما منطقة القصيم كانت فيها نسبة الجرائم ٣٦٦ / ووصلت الى نسبة
لاتذكر سنة ١٣٩٥ فقد كانت النسبة ٩٠٩ / فقط .

أما منطقة الباحة فنسبة الجرائم فيها كانت ٣ ٪ سنة ١٣٨٦ وانتهت إلى ٩ ٪ سنة ١٣٩٥ وهى نسبة تكاد تكون منعدمة .

أما بقية المناطق الأخرى مثل تبوك وبيشة والحائل والقريات ونجران الجوف فهى مناطق تعتبر فيها الجرائم منعدمة ولا تمثل شيئا يذكر ذلك لان هذه المناطق مناطق بدوية ومعروف أن العلاقات فى مثل هذه المجتمعات تتميز بالعلاقات الشخصية الوطيدة حيث تكون الحياة محدودة فيها ، ويحافظ كل انسان على مشاعر أخيه . ويحرص البناء القبلى القائم على أداء وظيفة الضبط بشكل كامل ، بحيث لا يبلغ عن أى جرائم تقع الا فى النادر ، أو لا يبلغ على الاطلاق ، اذ يعتبر ذلك دليلا على ضعف سلطة شيخ القبيلة .

نخلص من هذا الجدول المتعلق بتوزيع الجرائم بالملكة وفقا للمناطق المختلفة فيها الى أن منطقة مكة المكرمة تعتبر اعلى المناطق بالملكة ارتفاعا فى نسبة الجرائم فى السنوات العشر مجال هذه الدراسة . فضلا عن ذلك فان منطقة الجوف كانت اقل المناطق فى حالات الجريمة على نفس المدى بينما تختلف نسب الجرائم فى المناطق المختلفة بصور واشكال مختلفة كما سبق القول .

تصنيف المتهمين بالملكة حسب الجنسية والجنس والعمر

للسنوات من ١٣٨٦ هـ الى ١٣٩٥ هـ

يتناول الجدول التالى حصرا كاملا للمتهمين بالملكة موزعين وفقا للجنسية والجنس والعمر فى عشر سنوات بدءا من ١٣٨٦ هـ ، وسوف نعرض تحليلا للمتهمين فى كل عام على حدة موضحين تصنيف الجرائم وعددا المتهمين فى كل جريمة ونسبهم المئوية لكل جريمة منسوبة الى العدد الكلى فى كل حالة على حدة .

جدول رقم (٤) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر في ثلاث سنوات
من ١٣٨٦ الى ١٣٨٨ هـ

انواع الجرائم							
الاعوام المتهمون قتل	الاموال مخدرات	على	اعتداء	احتيال	اخرى	المجموع	
سعودى	٢٨٧	٦٨١	١٠١	٤٥٨	٩٨	٢٠٥	١٨٣٠
غيرسعودى	٤٢	٥١٤	٢٧	١٧١	٧٨	٥٩	٨٩١
ذكر	٣١٨	١١٨٩	١٢٨	٥١٠	١٧٣	٢٦٤	٢٥٨٢
١٣٨٦ أنثى	١١	٦	—	١١٩	٣	—	١٣٩
بالغ	٣١٧	١١٣٥	١٢٨	٥٦٨	١٦٩	٢٥٨	٢٥٧٥
حدث	١٢	٦٠	—	٦١	٧	٦	١٤٦
سعودى	١٥٦	٨١١	٤٣	٤٩٢	٤٢	٨٥	١٦٢٨
غيرسعودى	٣٩	٤٢٤	٧	١٧٩	٢٦	٣٢	٧٠٧
ذكر	١٩١	١٢١٣	٤٩	٦١٤	٦٥	١١٥	٢٢٤٧
١٣٨٧ أنثى	٤	٢٢	—	٥٧	٣	٢	٨٨
بالغ	١٩١	١١٦١	٤٩	٦٠٩	٦٧	١١٦	٢١٩٣
حدث	٤	٧٤	—	٦٢	١	١	١٤٢
سعودى	٧٥	٦٥٨	٢٦	٣٣٤	٣٢	٥٢	١١٧٧
غيرسعودى	١٤	٣٩٦	١٢	١١٩	١٤	١	٥٥٦
ذكر	٨٦	١٠٤٥	٢٨	٤٣١	٤٤	٥٣	١٦٩٧
١٣٨٨ أنثى	٣	٩	—	٢٢	٢	—	٣٦
بالغ	٨١	٨٦٩	٢٨	٣٩٩	٤٦	٥٣	١٤٨٦
حدث	٨	١٨٥	—	٥٤	—	—	٢٤٧

في عام ١٣٨٦ هـ يتضح الآتى :

— من حيث الجنسية يتضح أن نسبة ٦٧٣٪ من مجموع المتهمين من السعوديين ، ٣٢٧٪ من غير السعوديين . ويلاحظ أن جرائم المال كانت في المركز الاول بنسبة ٣٧٣٪ عند السعوديين ، ٥٧٦٪ عند غير

السعوديين . أما جرائم الاخلاق فقد أتت في المركز الثانى بنسبة ٢٥ ٪
للسعوديين ، ١٩٣ ٪ لغير السعوديين . وتأتى جرائم القتل في المركز
الثالث للسعوديين بنسبة ١٥٦ ٪ ، وفي المركز الرابع لغير السعوديين
بنسبة ٤٧ ٪ ، أما جرائم المخدرات فجاءت في المركز الرابع للسعوديين بنسبة
٥٥ ٪ ، وفي المركز الخامس لغير السعوديين بنسبة ٣ ٪ . وتأتى جرائم
الاحتيال والتزوير في المركز الخامس للسعوديين بنسبة ٣٥ ٪ ، في المركز
الثالث لغير السعوديين بنسبة ٨٧ ٪ ، عدا جرائم أخرى متنوعة بنسبة
١١٢ ٪ للسعوديين ، ٦٧ ٪ لغير السعوديين .

— ومن حيث الجنس يتضح أن نسبة ٩٤٨ ٪ من مجموع المتهمين
من الذكور ، ٢٥ ٪ من الإناث . ومن حيث تصنيف الجرائم بين المتهمين يتبين
أن جرائم المال قد تصدرت قائمة الجرائم عند الذكور بنسبة ٥٣٩ ٪ ،
والمركز الثالث بعد جرائم الاخلاق والقتل عند الإناث بنسبة ٤٣ ٪ . وتأتى
جرائم الاخلاق في المركز الثانى عند الذكور بنسبة ١٩٧ ٪ في حين تحتل
المركز الاول عند الإناث بنسبة ٨٥٦ ٪ . وتأتى جرائم القتل في المركز
الثالث عند الذكور ١٢٣ ٪ ، وتمثل المركز الثانى عند الإناث بنسبة ٧٩ ٪ .
وتأتى جرائم الاحتيال في المركز الرابع عند الذكور بنسبة ٦٧ ٪ ، وفي نفس
المركز لدى الإناث بنسبة ٢ ٪ . وتأتى جرائم المخدرات في المركز الخامس
والاخير للذكور بنسبة ٤٩ ٪ ، ولا وجود لهذه الجريمة عند الإناث . وهناك
جرائم متفرقة بين الذكور بنسبة ١٠٢ ٪ .

— وبالنسبة للعمر يوضح الجدول أن نسبة ٩٤٦ ٪ من مجموع
المتهمين من البالغين ، ونسبة ٥٤ ٪ من الاحداث ، ويلاحظ أن تقسيم
السن قد تم على أساس الكبار والصغار فقط ولم يتناول فئات العمر في
مراحلها المختلفة .

ومن حيث تصنيف الجرائم يلاحظ أن جرائم المال تأتى في الصدارة عند
البالغين بنسبة ٤٤ ٪ ، في حين تمثل المركز الثانى لدى الاحداث بنسبة
٤١ ٪ وتأتى الجرائم الخلقية في المركز الثانى عند البالغين بنسبة ٢٢ ٪ ،
وفي المركز الاول عند الاحداث بنسبة ٤١٧ ٪ ، وتأتى جرائم القتل في المركز
الثالث عند البالغين بنسبة ١٢٣ ٪ ، وفي نفس المركز لدى الاحداث
بنسبة ٨٢ ٪ ، في حين تمثل جرائم الاحتيال المركز الرابع بنسبة ٦٥ ٪
عند الكبار ، وفي نفس المركز عند الاحداث بنسبة ٤٧ ٪ . أما جرائم
المخدرات فتأتى في المركز الخامس لدى البالغين بنسبة ٤٩ ٪ ، ولا وجود

لهذه الجريمة عند الاحداث . فضلا ان هناك جرائم متنوعة بنسبة ١٠ ٪ لدى البالغين ، ٤٢ ٪ عند الاحداث .

في عام ١٣٨٧ هـ يتضح ما يلي :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول ان معدل المتهمين السعوديين ٦٩٫٧ ٪ ، ونسبة غير السعوديين ٣٠٫٢ ٪ . ويلاحظ ارتفاع في نسبة المتهمين السعوديين عن العام الماضي بنسبة ٢٫٤ ٪ .

ويتضح من تصنيف الجرائم ان جرائم المال قد تصدرت المركز الاول بين المتهمين بصفة عامة ، اذ بلغت ٤٩٫٨ ٪ من السعوديين ، ٥٩٫٩ ٪ من غير السعوديين . اما جرائم الاخلاق فتحتل المركز الثاني بين المتهمين اذ تمثل ٣٫٢ ٪ من السعوديين ، ٢٥٫٣ ٪ من غير السعوديين . في حين ان جرائم القتل تأتي في المرتبة الثالثة ، فهي ٩٫٥ ٪ من السعوديين ، ٥٫٥ ٪ عند غير السعوديين . وتأتي جرائم المخدرات والاحتيال في مركز واحد عند السعوديين بنسبة ٢٫٥ ٪ لكل منهما . في حين ان جرائم الاحتيال تحتل المركز الرابع من غير السعوديين بنسبة ٣٫٦ ٪ ، ونسبة جرائم المخدرات ٩ ٪ ، وهي نسبة منخفضة .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول ان من المتهمين ٩٦٫٢ ٪ من الذكور ، ٣٫٨ ٪ من الاناث . وتصدر جرائم المال المقدمة عند الذكور بنسبة ٥٣٫٩ ٪ ، وتقابلها في الاناث ٢٥ ٪ . وتأتي جرائم الاخلاق في المركز الثاني عند الذكور بنسبة ٢٧٫٣ ٪ ، والمركز الاول عند الاناث بنسبة ٦٤٫٧ ٪ . اما جرائم القتل فتأتي في المركز الثالث بين المتهمين ذكورا واناثا ، وهي في الذكور ٨٫٥ ٪ ، وفي الاناث ٤٫٥ ٪ . وتأتي جريمة الاحتيال في المركز الرابع عند الذكور بنسبة ٢٫٨ ٪ ، ٣٫٤ ٪ في الاناث . اما جرائم المخدرات فمركزها الخامس عند الذكور بنسبة ٢ ٪ ، ولا وجود لهذه الجريمة بين الاناث .

— بالنسبة للعمر يتضح ان نسبة ٩٣٫٣ ٪ من البالغين ، ٦٫٧ ٪ من الاحداث ، وكما هو ملاحظ تتصدر جرائم المال المقدمة بين المتهمين جميعا . فهي ٥٢٫٩ ٪ عند البالغين و ٥٢ ٪ عند الاحداث . وجرائم الاخلاق في المركز الثاني على مستوى المتهمين بنسبة ٢٧٫٧ ٪ عند البالغين ، ٤٣٫٦ ٪ عند الاحداث . في حين ان جرائم القتل تأتي في المركز الثالث عند الفريقين بنسبة ٨٫٧ ٪ عند البالغين ، ٢٫٨ ٪ عند الاحداث . وتمثل جرائم الاحتيال والتزوير نسبة ٣ ٪ من البالغين ، ٧ ٪ من الاحداث .

في عام ١٣٨٨ هـ يتضح ما يلي :

— من حيث الجنسية يتضح أنه من بين المتهمين ٦٧٣٪ من السعوديين و ٣٢٧٪ من غير السعوديين . وفيما يختص بتصنيف الجرائم بين المتهمين يلاحظ أن نسبة من ارتكب جرائم مالية من السعوديين ٥٥٩٪ ، ومن غير السعوديين ٧١٢٪ . ونسبة جرائم الاخلاق ٢٨٣٪ عند السعوديين ، ٢١٤٪ عند غير السعوديين . في حين أن نسبة جرائم القتل ٦٣٪ عند السعوديين ، ٢٥٪ عند غير السعوديين .

أما جرائم الاحتيال والمخدرات فهي بالنتابع ٢٧٪ ، ٢٢٪ عند السعوديين ، ٢٥٪ و ٢٪ عند غير السعوديين . فضلا عن بعض الجرائم الاخرى المتفرقة .

— ومن حيث الجنس يتضح أنه من بين المتهمين ٧٩٩٪ من الذكور ، ٢١٪ من الاناث . ويلاحظ نقصان نسبة النساء المتهمات عن العامين السابقين بصورة ملحوظة .

ومن حيث الجرائم ، يلاحظ أن جرائم المال تمثل ٦١٥٪ من الذكور ، ٢٥٪ من الاناث . وتأتي جرائم الاخلاق في المركز الثاني عند الذكور بنسبة ٢٥٣٪ ، وفي المركز الاول عند الاناث بنسبة ٦١٪ . وتمثل جرائم القتل ٥٪ من الذكور ، ٨٣٪ من الاناث في حين أن جرائم الاحتيال تمثل نسبة ٢٥٪ من الذكور ، فانها بنسبة ٥٥٪ من الاناث . ولا وجود لجرائم المخدرات لدى الاناث بينما تمثل ٢٢٪ من الذكور .

— ومن حيث العمر ، أوضح الجدول أن من بين المتهمين ٨٥٧٪ من البالغين ، ١٤٣٪ من الاحداث . ويلاحظ ارتفاع نسبة الاحداث المتهمين عن العامين السابقين بنسبة ٧٦٪ . أما عن توزيع المتهمين وفقا للجرائم يلاحظ أن نسبة جرائم المال ٥٨٤٪ من البالغين ، ٧٤٨٪ من الاحداث . أما جرائم الاخلاق فهي ٢٦٨٪ من البالغين ٢١٨٪ من الاحداث . وتأتي جرائم القتل بنسبة ٤٤٪ من البالغين ، ٣٢٪ من الاحداث في حين أن جرائم الاحتيال والمخدرات تأتي بنسبة ٣٪ ، ٢٥٪ على التوالي من الذكور ، بينما لا وجود لهذين الجريمتين بين الاحداث .

جدول رقم (٥) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر في ثلاث سنوات
من ١٣٨٩ إلى ١٣٩١

انواع الجرائم							
الاعوام	المتهمون	قتل	الاموال مخدرات اخلاقية وتزوير	احتيال	اعتداء على	اخرى المجموع	
سعودى	٥٤	٥٣٥	٥١	٤١٠	١٥	٢	١٠٦٧
غيرسعودى	٥	٣٢٥	٩	١٨٠	٨	—	٥٢٧
ذكر	٥٥	٨٤١	٦٠	٤٧٥	٢٣	٢	١٤٥٦
١٣٨٩ أنثى	٤	١٩	—	١١٥	—	—	١٣٨
بالسغ	٥٣	٦٧	٦٠	٤٨٦	٢١	—	١٢٨٧
حدث	٦	١٩٣	—	١٠٤	٢	٢	٣٠٧
سعودى	٥٥	٦١٣	٤٩	٤٧٦	٣٣	٦	١٢٣٢
غيرسعودى	١٢	٣٢٠	٧	١٩١	٢٠	—	٥٥٠
ذكر	٦٤	٩٢٢	٥٥	٥٧٢	٥٢	٥	١٦٧٠
١٣٩٠ أنثى	٣	١١	١	٩٥	١	١	١١٢
بالسغ	٥٥	٦٧٨	٥٦	٥٧٨	٥٠	٦	١٤٢٣
حدث	١٢	٥٥	—	٨٩	٣	—	٣٥٩
سعودى	٣٨	٥٠٣	—	٣٨٤	١٧	٣١	٩٧٣
غيرسعودى	٦	٣٦٣	—	١٥٤	٨	١١	٥٤٢
ذكر	٤٤	٨٥٠	—	٤٦٥	٢٥	٣٠	١٤١٤
١٣٩١ أنثى	—	١٦	—	٧٣	—	١٢	١٠١
بالسغ	٣٧	٦٧٢	—	٤٧٤	٢٥	٣٦	١٢٤٤
حدث	٧	١٩٤	—	٦٤	١٥	٦	٢٧١

في عام ١٣٨٩ هـ يتضح ما يلى :

— من حيث الجنس يوضح الجدول انه من بين المتهمين ٦٦٫٩ ٪ من السعوديين ، ٣٣٫١ ٪ من غير السعوديين .

ومن حيث تصنيف الجرائم على المتهمين يتبين أن نسبة ٥٠٫٧ ٪ من

السعوديين المتهمين بارتكاب جرائم مالية ، وتمثل هذه النسبة ٦١٦٦ ٪ عند غير السعوديين ، أما جرائم الاخلاق فتأتى بعد ذلك بنسبة ٣٨٤٤ ٪ من السعوديين المتهمين ، ١٦٨٨ ٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فتتمثل ٥ ٪ من السعوديين ، ٩ ٪ من غير السعوديين . بينما جرائم المخدرات تمثل ٤٧ ٪ من السعوديين ، ٨ ٪ من غير السعوديين ، واخيراً فان جرائم الاحتيال تمثل ١٤ ٪ من السعوديين ، ١٥ ٪ من غير السعوديين .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول أن من بين المتهمين ٩١٣ ٪ من الذكور ، وأن ٨٧ ٪ من الإناث .

ويلاحظ أن جرائم المال تأتى في مركز الصدارة عند الذكور بنسبة ٥٧٧ ٪ ، بنسبة ١٣٧ ٪ من الإناث . أما جرائم الاخلاق فتأتى في المركز الثانى عند الذكور بنسبة ٣٢٦ ٪ ، بينما تحتل المركز الاول عند الإناث بنسبة ٨٣٣ ٪ وتحظى جرائم المخدرات بالمركز الثالث بين الذكور بنسبة ٤٩ ٪ ، في حين لا وجود لهذه الجريمة بين المتهمات من الإناث .

— ومن حيث العمر ، يتضح أن من بين المتهمين ٨٠٧ ٪ من البالغين . ١٩٣ ٪ من الاحداث ، ويلاحظ ، أيضاً ، ارتفاع في نسبة الاحداث المتهمين عن العام الماضى .

ويلاحظ هنا أن الجرائم الخلقية تأتى في المركز الاول بين المتهمين البالغين بنسبة ٣٧٧ ٪ ، وهذا يختلف عن السنوات السابقة إذ يتضح أن الجرائم المالية هي التي كانت تحتل مركز الصدارة دائماً ، وتأتى هذه الجريمة في المركز الثانى عند الاحداث بنسبة ٣٣٨ ٪ . أما جرائم المال فتتمثل ٥٢ ٪ من البالغين ، ٦٢٨ ٪ من الاحداث . وتأتى جرائم المخدرات بنسبة ٤٦ ٪ من البالغين ، ولا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث . في حين أن جرائم القتل تمثل ٤١ ٪ من البالغين ، ١٩٦ ٪ من الاحداث . واخيراً فان جرائم الاحتيال تأتى في المركز الاخير بنسبة ١٦ ٪ من البالغين ، ٦٦ ٪ من الاحداث .

في عام ١٣٩٠ هـ يتضح الآتى :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول أن ٦٩ ٪ من بين المتهمين سعوديين ، ٣١ ٪ من غير السعوديين . ومن حيث تصنيف الجرائم فان جرائم المال جاءت في المركز الاول بين السعوديين بنسبة ٤٩٧ ٪ ونسبة

٥٨ ٪ من غير السعوديين . وتأتى جرائم الاخلاق فى المرتبة الثانية لدى السعوديين بنسبة ٣٨٦ ٪ وتمثل المركز الثالث عند غير السعوديين بنسبة ١٤٧ ٪ أما جرائم القتل فتتمثل ٤٤ ٪ عند السعوديين . واخيرا فإن جرائم المخدرات تمثل ٣٩ ٪ عند السعوديين ٣٩ ٪ عند غير السعوديين . وتوجد بعض الجرائم الاخرى لدى السعوديين بنسبة بسيطة .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان ٩٣٧ ٪ من المتهمين من الذكور ، ٦٣ ٪ من المتهمين من الاناث ، وهذا يدل على أن نسبة المتهمات آخذة فى النقصان ايضا . ومن حيث تصنيف الجرائم بين الذكور والاناث يوضح الجدول ان جرائم المال حدثت بنسبة ٥٥٢ ٪ بين الذكور ، ونسبة ٩٨ ٪ بين الاناث . اما جرائم الاخلاق فتأتى فى المركز الثانى لدى الذكور بنسبة ٣٤٢ ٪ ، وفى المركز الاول للاناث بنسبة ٨٤٨ ٪ ويأتى ذلك جرائم القتل بنسبة ٣٨ ٪ فى الذكور ، ٢٦ ٪ فى الاناث . وتأتى جرائم المخدرات بعد ذلك بنسبة ٢٩ ٪ فى الذكور ونسبة ٨٨ ٪ للاناث . وهى نسبة منخفضة للغاية أما جرائم الاحتيال والتزوير فتتمثل ٣ ٪ عند الذكور ، ٨ ٪ عند الاناث .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان من بين المتهمين نسبة ٨٢٣ ٪ من البالغين ، ١٧٧ ٪ من الاحداث . وينضح ان هناك انخفاضاً فى نسبة الاحداث المنحرفين عن العام الماضى .

كما يوضح الجدول ان جرائم المال تمت بين المتهمين البالغين بنسبة ٤٧٦ ٪ ، ونسبة ٧١ ٪ من بين المتهمين الاحداث . اما الجرائم الخلقية فتأتى فى المركز الثانى بنسبة ٤٠٦ ٪ بين البالغين ، ونسبة ٢٤٧ ٪ بين الاحداث . وتأتى جرائم المخدرات بعد ذلك بالنسبة للبالغين بنسبة ٣٩ ٪ ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

اما جرائم القتل فقد حدثت بنسبة ٣٨ ٪ بين البالغين ، ٣٣ ٪ بين الاحداث . وتبقى بعد ذلك جريمة الاحتيال وكانت نسبتها ٣٥ ٪ بين البالغين ، ٨ ٪ بين الاحداث .

عام ١٣٩١ هـ :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول ان من بين المتهمين نسبة ٦٤٢ ٪ من السعوديين ، نسبة ٤٥٨ ٪ من غير السعوديين ، وهذا يعنى أن معدل الجريمة انخفض بين السعوديين فى ذلك العام بنسبة ٤٨ ٪ ، بينما حقق عده

الزيادة بين غير السعوديين . ومن حيث تصنيف الجرائم فانه يلاحظ ان جرائم الاخلاق احتلت المركز الثانى بين السعوديين بنسبة ٣٩٥ / ٤ ٢٨٤ / بين غير السعوديين . بينما كانت نسبة جرائم القتل ٣٧ / عند السعوديين ، ١ / عند غير السعوديين . فى حين كانت نسبة مرتكبى جرائم الاحتيال ١٧ / من السعوديين ، ١٤ / من غير السعوديين . ويلاحظ انه لا وجود لجرائم المخدرات بين الفريقين .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول ان من بين المتهمين نسبة ٩٣٢ / من الذكور ونسبة ٦٧ / من الاناث .

كما يوضح الجدول ان نسبة جرائم المال كانت ٦٠ / بين الذكور ، ١٥٨ / بين الاناث . وأن نسبة الجرائم الخلقية ٣٢٨ / بين الذكور ، ٧٢٢ / بين الاناث . ويلي ذلك جرائم القتل بنسبة ٣ / ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاناث . اما جرائم الاحتيال والتزوير فقد تمت فقط بين الذكور بنسبة ١٧ / ولا وجود لها ايضا بين الاناث .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان نسبة المتهمين البالغين ٨٢١ / ، ونسبة المتهمين الاحداث ١٧٩ / ، وهذه النسب توازى العام السابق تقريبا . ومن حيث تصنيف الجرائم فان نسبة جرائم المال كانت ٥٤ / بين البالغين . ٧١٥ / بين الاحداث الصغار ، وكانت جرائم الاخلاق ٣٨ / بين البالغين ، ٢٣٦ / بين الاحداث . اما جرائم القتل فكانت نسيدها ٢٩ / بين البالغين ، ٢٥ / بين الاحداث . وتأتى بعد ذلك جرائم التزوير بنسبة ٢ / بين البالغين ، ولا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

جدول رقم (٦) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر في أربع سنوات
من ١٣٩٢ إلى ١٣٩٥

أنواع الجرائم						
الاعوام	المتهمون	اعتداء				
		مقتل	الاموال	اخلاقية وتزوير	احتيال	اخرى المجموع
سعودى	٦٣	٦٦١	٣٢٣	٢٢	٢٠	١٠٨٩
غير سعودى	١٧	٤٧٢	١٥٩	٣٥	٤	٦٨٧
ذكر	٧٦	١١١١	٤٤٥	٥٦	٢٢	١٧١٠
١٣٩٢ أنثى	٤	٢٢	٣٧	١	٢	٦٦
بالسف	٧٤	٨٥٢	٤٠٠	٥٦	٢٠	١٤٠٢
حدث	٦	٢٨١	٨٢	١	٤	٣٧٤
سعودى	٤١	٦٤٤	٣٧٨	٢٠	٥	١٠٨٨
غير سعودى	٨	٤٧٨	١٥٢	١٥	٨	٦٦١
ذكر	٤٨	١١٠٠	٤٧٠	٣٢	١١	١٦٦١
١٣٩٣ أنثى	١	٢٢	٦٠	٣	٢	٨٨
بالسف	٤٥	٨٤٥	٤٤٣	٣٤	١٣	١٣٨٠
حدث	٤	٢٧٧	٨٧	١	—	٣٦٩
سعودى	٦١	٦١٧	٤٤٧	٨	٢٢	١١٥٥
غير سعودى	١٠	٥١٨	١٩١	٩	٤	٧٣٢
ذكر	٦٩	١٠٧٦	٥٤٢	١٧	٢١	١٧٢٥
١٣٩٤ أنثى	٢	٥٩	٩٦	—	٥	١٦٢
بالسف	٦٦	٨٩١	٤٨٨	١٧	٢١	١٤٨٣
حدث	٥	٢٤٤	١٥٠	—	٥	٤٠٤
سعودى	٨٧	٦٠٢	٤٤٤	٢٤	١٨	١١٧٥
غير سعودى	١٩	٣٧٤	١٣١	٦	٢	٦٣٢
ذكر	١٠١	١٠٤٢	٥١٠	٢٩	١٩	١٧٠١
١٣٩٥ أنثى	٥	٣٤	٦٥	١	١	١٠٦
بالسف	٨٨	٨٠٢	٤٦٩	٣٠	١٩	١٤٠٨
حدث	١٨	٢٧٤	١٠٦	—	١	٣٩٩

في عام ١٣٩٢ هـ يتضح ما يلي :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول ان نسبة المتهمين السعوديين كانت ٦١٣٪ ، ونسبة غير السعوديين ٣٨٧٪ ، وبالمقارنة بالعام الماضي يلاحظ ان معدل المتهمين السعوديين قد انخفض بنسبة ٢٩٪ ، بينما حدثت زيادة في عدد المتهمين غير السعوديين بنفس هذه النسبة .

ومن حيث تصنيف الجرائم فان نسبة جرائم المال كانت ٦٠٦٪ بين السعوديين ، ٦٨٧٪ من غير السعوديين . وأن نسبة الجرائم الخلقية كانت ٢٩٦٪ بين السعوديين ٢٣١٪ من غير السعوديين . في حين كانت نسبة جرائم القتل ٥٧٪ من السعوديين ، ٢٤٪ من غير السعوديين . وأخيرا فان جرائم الاحتيال كانت ٢٢٪ من السعوديين ، ٥٪ من غير السعوديين .

— ومن حيث الجنس يلاحظ أن نسبة ٩٦٢٪ من المتهمين كانت من الذكور ، ونسبة ٣٨٪ من الاناث ، وهذا يؤكد ان نسبة التهمات آخذة في النقصان عاما بعد عام .

وبالنسبة لتصنيف الجرائم يلاحظ ان نسبة جرائم المال كانت ٦٤٩٪ بين الذكور ، ٣٣٣٪ بين الاناث . وجرائم الاخلاق ٢٦٪ بين الذكور ، ٥٦٪ بين الاناث ، وكانت نسبة جرائم القتل ٤٤٪ بين الذكور ، ٦٪ بين الاناث . اما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٣٢٪ بين الذكور ، ١٥٪ بين الاناث .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان نسبة المتهمين البالغين كانت ٧٨٩٪ ، ونسبة الاحداث ٢١٪ . ويلاحظ ارتفاع نسبة الاحداث المتهمين في ذلك العام عن العام الماضي بمعدل ٣٢٪ .

ومن حيث تصنيف الجرائم يلاحظ ان نسبة جرائم المال كانت ٦٠٧٪ بين البالغين ٧٥٪ بين الاحداث . ونسبة جرائم الاخلاق ٢٨٥٪ بين البالغين ، ٢١٩٪ بين الاحداث . وتأتي جرائم القتل بعد ذلك بنسبة ٥٢٪ بين البالغين ، نسبة ١٦٪ بين الاحداث . وأخيرا تأتي جرائم الاحتيال والتزوير بنسبة ٣٩٪ بين البالغين ، ٢٪ بين الاحداث .

في عام ١٣٩٢ هـ يتضح ما يلي :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول أن نسبة المتهمين السعوديين ٦٢٫٢ ٪ ، بينما نسبة غير السعوديين ٣٧٫٨ ٪ .

ويلاحظ أن نسبة جرائم المال كانت ٥٩ ٪ من السعوديين ، ٧٢٫٢ ٪ من غير السعوديين . في حين كانت جرائم الاخلاق ٣٤٫٧ ٪ من السعوديين ، ٢٢٫٩ ٪ من غير السعوديين . وتأتي جرائم القتل بعد ذلك بنسبة ٣٫٧ ٪ من السعوديين ، ٢٫٢ ٪ من غير السعوديين . وأخيرا تأتي جرائم الاحتيال بنسبة ١٫٨ ٪ من السعوديين ، ٢٫٢ ٪ من غير السعوديين .

— أما من حيث الجنس تبين أن نسبة ٩٥ ٪ من الذكور ، ٥ ٪ من الاناث . ويلاحظ ارتفاع نسبة النساء المتهمات عن العام الماضي بمعدل ٢٫٢ ٪ من الماضي . كما يوضح الجدول أن نسبة جرائم المال كانت ٦٦٫٢ ٪ من الذكور ، ٢٥ ٪ من الاناث . وأن جرائم الاخلاق كانت بنسبة ٢٨٫٢ ٪ من الذكور ، ٦٨ ٪ من الاناث . أما جرائم القتل فكانت ٢٫٨ ٪ من الذكور ، ١ ٪ من الاناث . وأخيرا فإن جرائم الاحتيال والتزوير كانت ١٫٩ ٪ من الذكور ، ٣٫٤ ٪ من الاناث .

— من حيث العمر يوضح الجدول أن نسبة المتهمين البالغين ٨٠ ٪ ، ونسبة المتهمين الاحداث ٢١ ٪ ، وتبين هنا ارتفاع معدل الاحداث المتهمين بنسبة ٢٫١ ٪ عن العام الماضي .

كما يتضح أن نسبة جرائم المال ٦١٫٢ ٪ من البالغين ، ٧٥ ٪ من الاحداث . وأن نسبة جرائم الاخلاق ٣٢ ٪ من البالغين ، ٢٣٫٥ ٪ من الاحداث . أما جرائم القتل فتمثل ٣٫٢ ٪ من البالغين ، ١ ٪ من الاحداث . وأخيرا فإن جرائم الاحتيال والتزوير تمثل ٢٫٤ ٪ من البالغين ، ٣ ٪ من الاحداث .

في عام ١٣٩٤ هـ يتضح الآتي :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول أن عدد المتهمين قد زادوا عن العام الماضي بمقدار ١٣٨ متهما ، وأن نسبة المتهمين السعوديين ٦١٫٢ ٪ ، وغير السعوديين ٣٨٫٧ ٪ .

ومن حيث الجرائم ، فان نسبة جرائم المال تمثل ٥٣٤٪ من المتهمين من السعوديين ، ٤٤٨٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فتتمثل ٥٢٪ من السعوديين ، ١٣٪ من غير السعوديين . وأخيرا فان جرائم التزوير والاحتيال تمثل نسبة ضئيلة فهي ٦٪ عند السعوديين ، ١٢٪ عند غير السعوديين .

— وبالنسبة للجنس تبين ان ٩١٤٪ من المتهمين من الذكور ، ٨٦٪ اناث ، ويلاحظ ارتفاع نسبة النساء المتهمات عن العام الماضي بمعدل ٣٦٪. ومن حيث الجرائم ، يلاحظ أن نسبة جرائم المال كانت ٦٢٣٪ من بين المتهمين الذكور ، ٣٦٤٪ من بين المتهمين الاناث . بينما جرائم القتل تمثل ٤٪ في الذكور، ١٢٪ في الاناث . وأخيرا فان جرائم الاحتيال تمثل نسبة ٩٪ عند الذكور ، ولاوجود لهذه الجريمة عند الاناث .

— ومن حيث العمر ، ينضح أن نسبة المتهمين البالغين ٧٨٥٪ ، ونسبة المتهمين من الاحداث ٢٢٥٪ .

كما يتضح ان نسبة المتهمين البالغين في جرائم المال ٦٠٪ ، ومن المتهمين الاحداث ٦٠٢٪ . وجرائم الاخلاق ٣٢٩٪ من البالغين ، ٣٧٪ من الاحداث . اما جرائم القتل فتتمثل ٤٤٪ من البالغين ، ١٢٪ من الاحداث . وأخيرا تمثل جرائم الاحتيال ١٪ من الذكور ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

في عام ١٣٩٥ هـ يتضح الآتي :

— من حيث الجنسية يتبين أن نسبة المتهمين السعوديين ٦٥٪ ، ونسبة غير السعوديين ٣٥٪ . ويلاحظ ارتفاع معدل المتهمين السعوديين عن العام الماضي بنسبة ٣٧٪ .

كما يلاحظ ان نسبة جرائم المال كانت ٥١٢٪ من السعوديين ، ٥٩٪ من غير السعوديين ، بينما كانت نسبة جرائم الاخلاق ٣٧٧٪ من السعوديين ، ٢٠٧٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فكانت ٧٤٪ من السعوديين ، ٣٪ من غير السعوديين . وأخيرا كانت جرائم الاحتيال والتزوير ٢٪ من السعوديين ، ٩٪ من غير السعوديين .

— وبالنسبة للجنس يتضح أن نسبة المتهمين الذكور ٩٤ ٪ ، ونسبة الإناث ٦ ٪ ، ويلاحظ انخفاض معدل الإناث المتهمات بنسبة ٢٦ ٪ عن العام الماضي .

كما يلاحظ أن نسبة جرائم المال كانت ٦١٢ ٪ من الذكور ، ٣٢ ٪ من الإناث . بينما جرائم الأخلاق كانت ٢٩٩ ٪ من الذكور ، ٦١٣ ٪ من الإناث . أما جرائم القتل فكانت ٥٩ ٪ من الذكور ، ٤٧ ٪ من الإناث . وأخيراً فإن جرائم التزوير تمثل ١٧ ٪ من الذكور ، ٩ ٪ من الإناث .

— ومن حيث العمر فإن نسبة البالغين كانت ٧٨ ٪ ، بينما بلغت نسبة الأحداث ٢٢ ٪ .

ومن حيث تصنيف الجرائم ، فإن نسبة جرائم المال كانت ٥٩ ٪ من البالغين ، ٦٨ ٪ من الأحداث . بينما كانت نسبة جرائم الأخلاق ٣٣ ٪ من البالغين ، ٢٦ ٪ من الأحداث . أما جرائم القتل فكانت ٦ ٪ من البالغين ، ٤٥ ٪ من الأحداث . أما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٢ ٪ من البالغين ، في حين لا وجود لهذه الجريمة بين الأحداث المتهمين .

مستخلصات أساسية

تبين لنا من هذه الدراسة الإحصائية حول حجم الجريمة واتجاهاتها في المملكة العربية السعودية انخفاض ملحوظ في حجم الجريمة من عام لآخر كما أوضحت ذلك الإحصاءات التي بين أيدينا على مدى السنوات العشر التي اعتمدنا عليها بين عامي ١٣٨٦ هـ ، ١٣٩٥ هـ ، ويلاحظ أن معدل الجريمة كان ٣٢ في الألف في عام ١٣٨٦ هـ في حين كان تعداد السكان في ذلك العام خمسة ملايين ، ٦٦٢ ألف نسمة ، وقد انخفض هذا المعدل إلى ١٨ في الألف عام ١٣٩٠ هـ وكان تعداد السكان سبع ملايين ، ٢٠١ ألف نسمة .

ومن حيث اتجاهات الجريمة أوضحت الدراسة أن جرائم الاعتداء على المال ، ويدخل في نطاقها السرقة والرشوة والاختلاس ، تصدرت قائمة الجرائم إذ كان متوسط هذه الجريمة على مدى السنوات العشر ٦٢ ٪ .

أما الجرائم الأخلاقية فقد أتت ترتيبها في المركز الثاني حيث بلغ متوسطها في نفس الفترة ٢٤ ٪ . وقد أتت جريمة القتل في المركز الثالث

بمتوسط ٥٥ ٪ . بينما جاءت جريمة المخدرات في المركز الرابع بمتوسط ٢٦ ٪ ، ويلاحظ أن هذه الجريمة قد اختفت في الخمس سنوات الأخيرة بين ١٣٩١ هـ إلى ١٣٩٥ هـ . أما جرائم الاحتيال والتزوير فكان ترتيبهما في المركز الخامس بمتوسط ٢٥ ٪ في السنوات العشرة . فضلا عن أن هناك جرائم أخرى متنوعة ويدخل فيها جريمة التهريب وبلغ متوسطها ٢٦ ٪ . وهذا يوضح أن اتجاه الجريمة كان يتركز حول جرائم المال والجرائم الاخلاقية وكان مجموعها في العشر سنوات ٨٧ ٪ من مجموع الجرائم التي تم ارتكابها في تلك الفترة بينما بلغت نسبة جرائم القتل ، وجرائم المخدرات ، وجرائم الاحتيال والتزوير ، والجرائم الأخرى ٢٢ ٪ .

ومن حيث حجم الجريمة في مناطق المملكة المختلفة ، أوضحت الإحصاءات أن منطقة مكة المكرمة أتت في المركز الأول من حيث الجريمة فقد بلغت نسبة الجريمة فيها ٣٣٧ ٪ من مجموع الجرائم التي تم ارتكابها في المملكة على مدى السنوات العشر وهي تعادل ثلث الجرائم المرتكبة ، وتأتي المنطقة الشرقية في المركز الثاني حيث بلغ متوسط الجريمة فيها في تلك الفترة ١٨٧ ٪ وتأتي بعد ذلك مدينة الرياض في الترتيب حيث تحتل المركز الثالث بنسبة ١٧٥ ٪ . أما المدينة المنورة فمركزها الرابع بنسبة ٦٧ ٪ . ويأتي في الترتيب بعد ذلك مناطق عسير ثم القصيم وتبوك وحائل والباحة وبيشة ونجران والقريات ثم منطقة الحدود الشمالية وأخيرا منطقة الجوف . وعلى هذا يمكن التوصل إلى أن المناطق التي تركزت فيها الجرائم في العشر سنوات مجال الدراسة كانت مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ومدينة الرياض ، إذ أن ما يزيد على ثلثي الجرائم التي تم ارتكابها في المملكة في تلك الفترة قد حدث بها ، وتقدر هذه الجرائم بنسبة ٦٩٩ ٪ .

ومن حيث تصنيف المتهمين من حيث الجنسية تبين أن متوسط نسبة المتهمين السعوديين في العشر سنوات كانت ٦٥٦ ٪ بينما كانت نسبة غير السعوديين ٣٤٤ ٪ . ومن حيث الجنس تبين أن ٩٤٥ ٪ من المتهمين كانوا ذكورا في حين أن ٥٥ ٪ كانوا إناثا . ومن حيث العمر تبين أن نسبة المتهمين البالغين كانت ٨٤ ٪ ، في حين كانت نسبة الأحداث ١٦ ٪ .

ويرجع هذا الانخفاض في نسبة الجريمة إلى تطبيق المملكة لتشريعة الإسلام تطبيقا كاملا ، والاخذ على أيدي الجناة المنحرفين أخذًا شديدا يتفق مع جسامه الجرائم التي يرتكبوها ، وهذا يحقق الانضباط في المجتمع إلى أبعد الحدود ، ففي العقاب عظمت لمن تسول لهم أنفسهم الانحراف

عن طريق الصواب ومحاولة الحاق الاذى بالآخرين . وقد اشرت في بداية هذه الدراسة الى ما اعلنه وزير العدل السعودى فى مؤتمر وزراء العدل الذى عقد بالقاهرة ، فى شهر ديسمبر ١٩٧٨ ، من احصاءات تدور حول معدل الجريمة بين بلاد تطبيق الشريعة الاسلامية واخرى بعيدة عنها كل البعد وتعتمد على تطبيق القوانين الوضعية . فكان معدل الجريمة فى المملكة ٢٢ شخصا فى المليون ، بينما كانت فى كندا ٧٥ شخصا فى المليون ، علما بان هذه الاحصاءات صادرة عن الامم المتحدة .

فضلا عن ذلك فقد أصدر المؤتمر عدة توصيات من اهمها ضرورة البدء فى تقنين احكام الشريعة الاسلامية فى المسائل المدنية والجنائية والاحوال الشخصية .

ومما يدعو للدهشة انه على الرغم مما يتعرض له التشريع الاسلامى من هجوم من بعض المسلمين الذين يروجون بعدم انسانية القانون الاسلامى، فانه فى ندوة التشريع الاسلامى التى عقدت بالرياض عام ١٩٧٧ واشترك فيها عدد كبير من علماء القانون من ١٦ دولة اجنبية ، اصدروا نداء لكل شعوب العالم يدعوهم الى الاخذ باحكام اشرعية الاسلام لانقاذ المجتمعات من دوامة الجريمة والاحراف .

وقد بدأت مصر منذ حوالى عشر سنوات اول خطوة ايجابية لتطبيق الشريعة الاسلامية حيث تشكلت لجنة من اعضاء مجمع البحوث الاسلامية بالازهر ، وانتهى راي هذه اللجنة الى ان تقنين الشريعة يقتضى ان تقنين المذاهب الفقهية التى يعمل بها فى البلاد الاسلامية ، وان يبدأ فى تقنين المذاهب الاربعة (الحنيفة والشافعية والمالكية والحنابلة) كل مذهب على حدة وتصاغ احكامه فى مواد ، ثم يصاغ من كل مذهب الرأى الراجح فيه . وبعد الانتهاء من تقنين كل مذهب على حدة يبدأ العمل فى وضع قانون مختار من بين المذاهب جميعا . الا ان هذه اللجان لم توت ثمارها حتى الآن ، على الرغم من ان هناك لجان اخرى قد شكلت فى فترات لاحقة من أجل هذا الامر . ومن الامور التى تدعو للتساؤل هو تقاعس المسئولين فى هذا المجال، عن اخذ هذه المسألة بجدية كاملة، وفى هذا تحقيق لما جاء فى نص المادة الثانية من دستور مصر على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر التشريع » .

ومعروف انه منذ اشرق فجر الاسلام على الوطن العربى وهو يطبق

الشريعة الإسلامية ، ولكن قد لا يعلم البعض حقيقة أن العرب لم يتركوا الشريعة الإسلامية الى التشريعات الاوربية بمحض اختيارهم ، وانما اضطروا الى ذلك بعد دخول الاستعمار الى ديارهم وأجبروهم على الاخذ بقوانينهم .

ولعل ما يردده البعض من تشكيك في مدى صلاحية الشريعة الإسلامية للحكم في عصر الفضاء واعتباره ردة وتخلفا : يعتبر من الامور غير العقلية حقا . ولننظر الى العالم « ابن خلدون » فنراه قد قسم نظم الحكم الى انواع ثلاثة : حكم الهوى ، وحكم العقل ، والشريعة الإسلامية . اما حكم الهوى فهو الحكم الحكثاوري الذي يتسلط فيه حاكم على شعبه . واما حكم العقل فهو الحكم العصري أو الحكم الديمقراطي الذي يقدم العقل ويخضع لكل مقتضياته ، ولهذا فان هذا النوع من الحكم يوضع في صيغة دستور ينظم سلطات الدولة ، ويوضح العلاقة بينها ، وتصدر فيه التشريعات عن برلمانات منتخبة تقوم على تنفيذها سلطات تنفيذية وسلطات قضائية ، فما هو موضع الشريعة الإسلامية بين هذين النوعين من الحكم (١٢) .

يقول ابن خلدون أن حكم الشريعة الإسلامية لايقوم على العقل المجرد، ولكنه العقل الذي يعمل في ضوء توجيهات الله تعالى التي رسمها لعبادة على لسان رسله والتي تكمل عدم شطط العقل ، وأن بجيء التشريع انساني ملائما لكل عصر واوان . وهكذا امتاز الاسلوب الاسلامي في التشريع بأنه يقوم على اصول ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، وعلى فروع متفجرة يستمدها المجتهدون من هذه الاصول الثابتة لمواجهة احتياجات الناس المتغيرة . وعلى هذا فان فقهاء الدين الاسلامي يقع عليهم مسؤولية جسيمة هي العمل بكل اخلاص نحو السعى الحثيث لتطبيق الشريعة الإسلامية . اذ لا شك أن القوانين الوضعية التي تنظم حياتنا العصرية ليست كخيلة بتحقيق الامن والاستقرار فكما هو واضح فان الجرائم تنتشر والخروج على القوانين قائم في صور كثيرة متكررة رغم وجود القوانين الوضعية التي هي من صنع الانسان ، أما قوانين السماء فهي قوانين رادعة تأخذ على ايدي المنحرفين بكل قوة وحزم بها لا يدع فرصة لانسان أن يفكر في ارتكاب السلوك المنحرف الا في بعض الحالات التي يسيطر فيها الشيطان على بعض الناس فيضلهم عن طريق الصواب . وعلى الرغم من وجود الجريمة في المجتمع السعودي فان معدلاتها منخفضة لانكاد تذكر بالقياس ببلاد أخرى عربية اسلامية أو غربية ، ولا شك أن العقاب يجعل النفوس التي يرأودها الشر تعرض عن ذلك . والعقاب في الشريعة الإسلامية من قبل الامر بالمعروف والنهي عن

المنكر ، فعقاب الجريمة من استنكارها ، واستنكارها حث على الفضيلة ودعوة إليها ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو السبيل لايجاد جماعة فاضلة . ويقول الله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله » .

والاسلام يشدد العقاب كلما كانت الجريمة ظاهرة معلنة ، بهدف حماية المجتمع ، ولو ترك المجرمون بغير عقاب لوجود بعض الاعذار التي يحتتمون بها مع انهم عقلاء ، تعشت الجرائم وانتشرت بدون حدود ، ويذهب الحياء الاجتماعي الذي يجعل الشخص يمتنع عن الاذى استحياء من الناس . ولقد اعتبر النبي (صلعم) فقد الحياء اساس الجريمة ولذلك قال (صلعم) : (١٢) .

« ان الله اذا اراد ان يهلك عبدا نزع منه الحياء فلم تلقه الا مقيت ، فاذا لم تلقه الا مقيتا ممقتا نزع من الامانة ، فاذا نزع من الامانة لم تلقه الا خائنا مخونا ، فاذا لم تلقه الا خائنا مخونا نزع من الرحمة ، فاذا نزع من الرحمة لم تلقه الا رجيما ملعنا فاذا لم تلقه الا رجيما ملعنا نزع من ربة الاسلام » .

وقد نظرت الشريعة الاسلامية الى معنى جليل ، وهو التناسب بين الفعل وجزائه ، وفي هذا تحقيق العدالة في العقاب ، لان نتائج الاعمال لابد ان تكون من جنسها . ولقد قال الرسول (صلعم) « من لا يرحم لا يرحم » ، فاذا كانت الجريمة عملا انسانيا يتميز بالقسوة فان العقوبة تمثل جزاء ، ونتيجتها رحمة ، ولذلك قررت الشريعة مبدا تحمل التبعات لمن يكون اهلا لها ، ولا تقدم الاعذار عن الاثمين ، ولذا قال الله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها » ، وقال تعالى « ان احسنتم احسنتم لانفسكم ، وان اساتم فلها » .

وعلى ذلك فان الشريعة الاسلامية باخذها بوجوب توقيع العقاب على الجرم نتيجة فعل ارتكبه ، تقرر نظرية حق المجتمع في انزال القصاص العادل بالمجرم ، ذلك لان المجرم روع الناس اجمعين ، فالسارق يسروع الحى الذى ارتكب فيه جريمته ، والزانى يفسد الصلات بين الرجل والمرأة ، فتكون العلاقات الائمة ، وبذلك تضعف الانساب ، والقاذف يشيع الفاحشة في الذين آمنوا ... الخ ، ومن ثم يكون من حق المجتمع ان يقرر العقوبة الرادعة لهؤلاء لقاء جريمتهم ، وفي نفس الوقت ليمنع غيرهم من مثل ما وقع

فيه هؤلاء . وفى هذا تحقيق لمصلحة المجتمع والامراد من اشاعة الامن
والطمأنينة فى نفوس الجميع .

ونحن نتطلع الى اليوم الذى تستجيب فيه دول العالم الاسلامى الى
تطبيق الشريعة الاسلامية ، وسوف نرى وقتها مدى ما سيحققه ذلك من امن
واستقرار وتخفيض لنسب الجريمة والانحراف فى تلك المجتمعات كما هو
الحال فى المملكة العربية السعودية .

المراجع

- (١) صالح عبد المالك وآخرون ، «علم الاجرام» مذكرة على الاستئسل ، مؤسسة الانوار للطباعة والنشر والتوزيع ، ابهلاء ، المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٣١
- (٢) القرآن الكريم ، سورة الشمس (٧ ، ٨) .
- (٣) على على منصور ، نظام التجريم والعقاب في الإسلام مقارنا بالقوانين الرضمية ، مؤسسة الزهراء للابيان والخير ، المدينة المنورة ، ١٩٧٦ ، المقدمة .
- (٤) محمد أبو زهرة ، الجريمة والمقوبة في الفقه الاسلامي ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٤ هـ ، ص ١٠٠ - ١٢ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ١٥ .
- (٦) عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الجزء الاول ، ص ٧٨ .
- (٧) عبد الفتاح خضر ، التعزيز والاتجاهات الجنائية الماصرة ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٢٧ .
- (٨) وزارة الداخلية ، الادارة العامة للتنظيم والبرامج ، الاحصاء المركزي ، الكتاب الاحصائي لوزارة الداخلية ، للسنوات ١٣٨٦ هـ - ١٣٩٥ هـ ، المطابع الاملية للاونست ، الرياض .
- (٩) جريدة الاهرام ، العدد الاسبوعي ، ١٥ ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١١ .
- (١٠) محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١٥ .
- (١١) وزارة الداخلية ، الاحصاء المركزي ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
- (١٢) سليمان الطماوي ، الشريعة الاسلامية واحتياجات الانسان المعاصر ، الاهرام ، عدد ٢٣ يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٢ .
- (١٣) محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١١ - ٤٦٢ .